

Distr.: General  
26 October 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الثالثة

البند ٧١ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان

وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

أود الرجوع إلى تقرير الأمين العام بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/60/422) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الذي صدر قبل بضعة أيام فقط. فقد أورد هذا التقرير أنه وضع بالاستناد إلى المساعي الحميدة التي بذلها كل من الأمين العام ومبعوثه الخاص من أجل تيسير المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية في ميانمار عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ويتضمن التقرير الصادر أخطاء كبيرة تمس الحقائق وتذهب به إلى أبعد مما تسمح به حدود الولاية الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٥٩. فالتطورات السياسية في ميانمار تقع بالكامل ضمن الاختصاصات المحلية لبلدي ويجب ألا يتجاوز التقرير الذي يقدم إلى الجمعية العامة نطاق المساحة التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها.

ويبدو أن التقرير يتجه أساساً نحو التشكيك في سلامة عملية المؤتمر الوطني، وهو الخطوة الهامة الأولى في خارطة الطريق السياسية ذات الخطوات السبع نحو الديمقراطية. وهذه الخارطة هي ذات الخارطة التي وصفتها رابطة جنوب شرق آسيا وشركاؤها الثلاثة في الحوار، جمهورية كوريا، والصين، واليابان، بأنها "نهج عملي يستحق التفهم والتأييد".

وتعلّق حكومة ميانمار أهمية خاصة على عملية المؤتمر الوطني التي سترسي المبادئ الأساسية التي ستدرج في الدستور الجديد للدولة. ويشدد التقرير على أهمية إشراك الجميع، ويعيب على عملية المؤتمر الوطني عدم إشراكها ممثلين عن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وعصبة قوميات شان من أجل الديمقراطية. وقد فاته أن يشير في الأثناء إلى أن الحكومة وجهت لهذين الحزبين السياسيين الدعوة للمشاركة ولكنهما رفضاها. وأود أن أوجه اهتمامكم هنا إلى أهمية مشاركة أكثر من مائة شخص في أعمال المؤتمر يمثلون الجماعات المسلحة الـ ١٧، وأهمية أن يكون هناك بالإضافة إليهم من بين المشاركين في المؤتمر ٦٣٣ مندوبا عن الجماعات العرقية الوطنية من أصل مجموع عدد المندوبين البالغ ١٠٨٦ شخصاً. ولا تزال كل الجماعات المسلحة تتعاون مع الحكومة وعددها ١٧ جماعة مسلحة لا ١٦ جماعة كما ذكر التقرير. فقد ذكر أن الجيش الشعبي لولاية شان انسحب من اتفاق وقف إطلاق النار والحال أنه ما زال تحت مظلة القانون بجميع أطيافه الخمسة.

وقد أشار التقرير إلى سحب إعلانات التبرع التي أصدرها الصندوق العالمي وتجاهل أن يذكر أن هذا العمل تحركه دوافع سياسية. ففي حالة ميانمار، لا تتلقى حكومة البلد التمويلات المقدمة من هذا الصندوق وإنما يتلقاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجدير بالذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما زال ينفذ بنجاح مبادراته لتحقيق التنمية البشرية في ميانمار في نفس ظروف العمل القائمة من قبل.

ومما يجافي الحقيقة تماما قول التقرير "تصاعدت أيضا وتيرة الصراع على طول الحدود بين ميانمار وبنغلاديش". فميانمار وبنغلاديش تحتفظان بعلاقات وثيقة وودية وسلمية. ويتجاوز التقرير ولايته عندما يحاول - انطلاقا من فرضيات مغلوطة - تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة و الحديث عن "احتمال نشوب أزمة إنسانية". وهو يتجاوز ولايته ويكتسي لهجة أمرّة عندما يدعو إلى اتخاذ عدد من الخطوات في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦. ذلك أن حكومة ميانمار ذات السيادة هي وحدها التي يحق لها اتخاذ مثل هذه الخطوات.

إن الأمانة العامة تصدر مئات التقارير، وإني أتفهم ألا يكون بوسعكم أن تتحققوا شخصا من جميع التفاصيل الواردة فيها. وفي نفس الوقت، فإن من المهم بالنسبة للدول الأعضاء أن تكون التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة تعبر عن الحقائق وتتسم بالموضوعية والمصادقية.

وأرجو ممتنا أن تعمموا هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار  
البند ٧١ (ج): مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقرر والممثلين  
الخاصين.

(توقيع) كياو تنت سوي  
الممثل الدائم

---